السياسة الخارجيـــــة الإيرانيـــــة تجـــاه دول الخليج

أ. عبدالباسط محمد أبو القاسم العيساوي - كلية الاقتصاد العجيلات – جامعة الزاوية.

الملخّـــــــص:

تهدف الدراسة لمعرفة دور النخبة السياسية ومدى تأثيرها في صنع السياسة الخارجية لإيران تجاه دول الخليج بشكل عامة والسعودية والإمارات بشكل خاص، والتي ارتبطت بعدد من المحددات الأيديولوجية والمؤسساتية، وغيرها التي تختلف من حيث قوتها في التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية، وكل ذلك بغية الوصول إلى معرفة حيثيات تلك السياسات التي تبنتها إيران لبسط نفوذها على المنطقة، حيث يلاحظ جليا مدى تأثير دور العامل الديني وذلك من خلال المرشد الذي يمثل المؤثر الاقوى من بين كل المؤسسات المناطة بصنع السياسة الخارجية الايرانية، مع عدم اغفال تلك دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنعها

Abstract:

The study aims to know the role of the political elite and the extent of its influence in making Iran's foreign policy towards the Gulf states in general and Saudi Arabia and the UAE in particular, which were linked to a number of ideological, institutional, and other determinants that differ in terms of their strength in influencing the process of making Iranian foreign policy, all in order to reach To know the merits of those policies that Iran has adopted to extend its influence over the region.

المُقدّمـــــــة:

تعتبر إيـــران من أكبر دول الشـــرق الأوسط وأكثرها فاعلية ، وذلك لأسباب عدّة منها حساسية الموقـــع الخليجي والإيراني التي تتســـم بضخامة مواردها الطبيعية، الأمر الذي فتح الباب أمام أهداف إيران التوسعية للاقتراب من دول المنطقة، كما لعبت بعض المحدّدات الدور الأيديولوجي والجيوسياسي في استراتيجية إيران التوسعية من خلال إقامة أنظمـة حكم على بعدين أساسيين ، البعد الوطني والبعد الطائفي ، اللذان يسيطران على توجهات إيران واستراتيجيتها داخلياً وخارجياً . وحيث إن السياسة الخارجية للدولة تعد جزءاً لا يتجزأ عن سياساتها العامة التي يرسمها النخب ويقومون بتطبيقها مع الدول الأخرى ؛ لذا فإن السياسة الخارجية ترتكز على ظاهـــرة القرار السياسي للدولة الذي يختص بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولي ، ويمكن القول بأن النخبة السياسية تؤثر على السلوك الخارجي للدول خاصة إذا كانت تتمتع بالقدرة والنفوذ

، ويتوقف دورها في عملية صنع السياسة الخارجية على شكل الحكومة وأسلوب الحكم فيها ، ومن هنا تتولد علاقة قوية مفاداها أن السلوكيات الخارجية للدولة تعتمد على قوة النخب وصانعي القرارات وكذلك منفذيها.

مشـــــكلة الدراسة وتســـاؤلاتها :

ومما تقدم يمكن صوغ مشكلة الدراسة على النحو التالي: ما هي أهم العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي؟

أهـــداف الدراســـة:

هدفت الدّراســـة لإبراز كيفية صنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج عامة ودولتي الامارات والسعودية خصوصا والتي ارتبطت بعدد من المحددات الداخلية لسياسة إيران الخارجية وتأثيرها على منطقة الخليج العربي، وإلقاء الضوء على المحدد الأيديولوجي والجيوسياسية وأثرهما على توجهاتها نحو دول الخليج، وتوضيح الإجراءات السياسية الأمنية التي تبنتها لبسط سيطرتها على المنطقة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في التعرف على مدى تأثير بعض المحددات الداخلية في صنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي لتسليط الضوء على كيفية مساهمة بعض العوامل الداخلية في تشكيل السياسة الخارجية للدول بما في ذلك علاقاتها الخارجية سواء على المستوى الدولي أو المنطقة في ظل وجود قوى الإقليمي وإبراز الاستراتيجية وكانت النتيجة من جانب ايران لبسط نفوذها. كبرى محل تنافس مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها:" تمثل المؤسسات المنتخبة والمعنية وكذلك العوامل الايديولوجية الجيوبوليتكية من أهم المؤثرات في صنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج.

منهجية الدراســـة:

المناهـــج والاقترابات المستخدمة في الدراسة : سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي والمدخل النخبوي والجيوبوليتيكي والإيديولوجي، بغية تحديد أي العوامل أكثر تأثيرا في صنع السياسة الخارجية لإيران.

التعريفات الاجرائيـــــة :

السياسة الخارجية : هـــي السلوك الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار.

النخبة السياسية: هي مجموعة من الأشخاص لهم تأثير وسيطرة تمكنهم من تسيير الشؤون السياسية والاقتصادية وحتى التوجهات القيمية داخل المجتمع.

الدراســـات السابقة:

أ- دراســـــــــة : المطيري نواف ، بعنوان : أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج (1989-2008): حيث توصلت الدراسة إلى أن رجال النخبة هم مؤثرون على مجمل الأحداث على مر العصور ، وتمثل الحوزات الدينية في إيران الأساس والركيزة الأساسية لتكوين النخب وتنشئتها مما جعلها تستقطب الجماهير الإيرانية.

ب- دراســـــــــة : نيفين مسعد في كتابها : صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية ، وتناولت الدراسة جانباً من الموضوع، حيث حاولت تفسير الأثر الذي تتركه عملية صنع القرار في إيران على العلاقات العربية الإيرانية، فقد تناولت بيئة صنع القرار الخارجي الإيراني، ثم انتقلت للحديث عن صنع القرار في العلاقات العربية الإيرانية، ودور النخب والخصائص المحددة للسياسة الخارجية لإيران بعد الثورة تجاه المنطقة العربية.

ج – دراســـــــة : فهيم رملي ، والموسومة بـ :" التوجهات الاقليمية للسياسة الخارجية الايرانية في الشرق الاوسط بعد أحداث 11/9 دراسة في المحددات ": حيث خلصت الدراسة إلى تعدد وتنوع المحددات سواء الداخلية والخارجية في عملية صنع السياسة الخارجية الايرانية، فمن الجوانب التي أشارت إليه الدراسة هي هيمنة الإيمانيات الايديولوجية والسياسية المعلنة ، واعتبار مفاهيم الحكم الاسلامي بتوجهه الشيعي هو حجر الزاوية في عملية صنع القرار للسياسة الخارجية الايرانية، الامر الذي أدى بدوره إلى توتر العلاقات بين ايران ودول الخليج العربي بسبب هيمنة الفكر الشيعي على السياسة الخارجية الايرانية، وسعيها الحثيث لبسط هيمنتها على المنطقة العربية.

تقسيمات الدراســـة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث، وهي على النحو التالي:

المبحث الأول: المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الإيرانية ، والمبحث الثاني: المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الإيرانية ، والمبحث الثالث: المتغير الأيديولوجي في صنع السياسة الخارجية الإيرانية ، والمبحث الرابع: المتغير الجيوبوليتيكي في وصنع السياسة الخارجية الإيرانية .

المبحث الأول ـ المؤسسات الرسمية:

هناك مؤسسات منتخبة ممثلة في رئيس الجمهورية ، ومجلس الشورى الإسلامي، مع خصوصية كلا من المرشد والحرس الثوري.

المطلب الأول ـ المرشـــد والحرس الثـــوري :

1ـ المُرشـــد أو القائـــــد : وهو يمثل أعلى سلطة في الدّولة ، وصاحب القرارات والصلاحيات الكبرى، والتي تنبع من نظرية ولاية الفقيه ، والتي جسدها الإمام الخميني بالتطبيق عمليا ، ويعتبر الإمام الخميني أن للإمام نفس الصلاحيات التي يتمتع بها رسول الله من إعداد الجيش وتعبئتها وتنصيب الولاة وتحصيل الضرائب وصرفها على المسلمين.

والدستور الإيراني جعل أن الإيمان بولاية الفقيه أحد الأركان الأساسية للجمهورية الإسلامية ، وبالتالي المرشد يتدخل في عمل سلطات الدولة ، ذلك لأنه يتمتع بمكانة كبيرة ومميز للغاية ، ونصت المادة : (57) من الدستور على ذلك ، وفيها السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي : السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية ، وتمارس صلاحياتها تحت إشراف الولي " المطلق "، وفق المواد اللاحقة في الدستور تعمل هذه السلطات بشكل مستقل عن بعضها بعضا ، ويلاحظ أن التعديل الذي تم تقديمه بناءً على هـــذه المادة في دستور عام 1989 م ، قـرّر أمرين: أحدهما : إضافة صفة "مطلق " للإشراف الخاص بالولـــيّ ، والآخر : حذف الجملة الخاصة بأن التنسيق ما بين السلطات الثلاث يتم من خلال رئيس الجمهورية. [1]

ويتم انتخاب المرشد الأعلى من مجلس الخبراء من قبل الشعب تم انتخابه ، وكان الإمام الخميني أول مرشد حتى وفاته عام 1989م ، وتولى السلطة المرشد الحالي سيد على خامنئي هذا المنصب ، وتُقـرر في المادة : 109 الشروط التي يجب توافرها في القائد وصفاته والتي منها الآتي:[2]

- الكفاءة العلمية المطلوبة لإصدار الفتاوى في مختلف جوانب الفقه.
- العدل والتقوى.
- تصحيح الرؤية السياسية والقدرة الإدارية الكافية والكفاءة الاجتماعية.

ويتولى المرشد النهوض بالوظائف والصلاحيات التالية وفق المادة 110 في الفصل الثامن من الدستور المحل لسنة 1989 تعيين السياسات العامة للنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام [3]

1- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.
2- إصدار الأوامـــر عن طريق استفتاء عام.
3- قيادة القوات المسلحة.
4- إعلان الحرب والسلم والتغير العام
5- تنظيم العلاقات بين السلطات الثلاثة وحل الخلافات.
6- وضع مجمع تشخيص مصلحة لحل مشكلات النظام التي لا يمكن حلّها بالطرق العادية.
7- بعد انتخاب الرئيس من قبل الشعب القيام بإمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية.

والمرشد هو صاحب القرارات النهائية والتوجهات الاساسية في السياسة الخارجية على وجه الخصوص في القضايا الرئيسية مثل العلاقات مع الولايات المتحدة والموقف من الصراع العربي الإسرائيلي، ومع ذلك، فإن القضية النووية عملية صنع القرار معقدة للغاية، لأن هناك العديد من القوى المعنية تحاول المنافسة التأثير على توجهات القائد لدفعه نحو قرارات معينة، بسبب تباين المصالح لذلك. (4)

إن عملية صنع القرار في قضايا السياسة الخارجية مهمة للغاية وطويلة بسبب تعدد مراكز صنع القرار كما يتضح تأثير المرشد الأعلى على السياسة الخارجية من خلال تأثيره في مؤسسات الدولة على وجه الخصوص الذي يعينه قائد الحرس الثوري حيث يعين مسئولين من مؤسسات مهمة ومؤثرة على صنع واتخاذ القرارات.

لذا فهي تعد مؤسسة مؤثر بشدة على السياسة الخارجية، بالإضافة إلى وجود عضو في مجلس الأمن القومي من غير أعضاء باقي المؤسسات ومن يعينهم في مؤسساتها، وللدليل مندوبين في جميع السفارات فيما يتعلق بها ويتمتعون باستقلالية تامة، بالإضافة إلى امتلاكهم جهاز استخباراتي وجهاز إداري خاصين به هم ضخمون مرتبطون بكل المؤسسات ويعرفون به تواب المرشد الأعلى، وهم يخضعون له مباشرة. (5)

2 ـ الحرس الثـــوري : تتكوّن القوات المسلحة الإيرانية في مجملها من ثلاثة عناصر أساسية وهي: الجيش الحرس الثوري الذي يطلق عليه الباسداران، وقوات التعبئة والتي يطلق عليها البسيج، ويعد الحرس الثوري أهم وأقوى مؤسسات الثورة والنظام في الجمهورية الإسلامية (6)، وقد نصت ديباجة الدستور على أن دور الجيش والحرس مهم للغاية في تصدير الثورة من خلالها الجهاد يوصف بأنه بسيط حكم القانون الإلهي في

العالم، وقد لوحظ في الديباجة أن القانون أعطى للحرس الثوري طبيعة أيديولوجية، واعتبر أن لهذه القوات أهمية تتجاوز موضوع حماية الحدود.

المطلب الثاني ـ مؤسسة الرئاسة ومجلس الشـــــوري.

1 ـ مؤسسة الرئاسة: إن السلطة التنفيذية هي إحدى السلطات الثلاث التي تكون النظام السياسي في أي دولة ، كان للنظام الإيراني مكانة خاصة بالنسبة لرئيس الجمهورية باعتباره رئيس للسلطة التنفيذية، أي يحظى باهتمام كبير فالرئيس هو الرجل الثاني في النظام السياسي الإيراني بعد المرشد الأعلى، يتركز تأثيره في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وله كافة الصلاحيات الخاصة بالقرارات يتم انتخابه من قبل الشعر مباشرة بالأغلبية المطلقة لمدة أربع سنوات وله شروط انتخاب كما يحدد القانون في (المادة 117) [7]

2 ـ مجلس الشورى الإسلامـــي : إن السلطة التشريعية تنقسم في إيران إلى عـدة هيئات منها مجلس الشيوخ أو البرلمان ، ومجلس صباغة الدستور، ومجلس الخبراء، ومجلس تشخيص مصلحة النظام والمجلس الأعلى بالنسبة لثقافة الثورة، أضاف آية الله الخميني في عام 1988 المؤسستين الأخيرتين.[8] وينتخب أعضاء مجلس الشورى في اقتراع مباشر كل أربع سنوات، يتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ في ذلك الوقت الأقليات الدينية لها تمثيلها في مجلس الشيوخ - أيضا - ولمجلس الشورى عدة سلطات وصلاحيات وهي:

1. المناقشة والمساءلة في جميع الشؤون الوطنية.
2. المصادقة على جميع المعاهدات والبروتوكولات والعقود والاتفاقيات.
3. إجراء تغييرات طفيفة على الخط الحدودي للبلاد، بشرط مراعاة المصالح الوطنية وموافقة أربعة اشخاص أي أخماس الأعضاء.
4. الموافقة على طلب الحكومة أو رفضه وإعلان أحكام الطوارئ لمدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً.
5. التصويت على منح الثقة أو سحبها من الوزراء أو أي موظف حكومي، والتصويت على الانسحاب.
6. الثقة من الرئيس.
7. توزيع مقاعد المجلس.

ومن الممكن - أيضاً - من خلال اللجان الخاصة للمجلس يمكن التأثير على السياسة الخارجية، بما في ذلك لجان المجلس للشؤون الخارجية من خلال اتصالات المجلس

بكبار الشخصيات الأجنبية ، وللمجلس الحق في توضيح الوزراء ومساءلتهم فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية ولا يمكن للحكومة الدخول في أي معاهدة أو اتفاق دون موافقة المجلس ؛ لذلك فإن الصلاحيات العديدة التي يتمتع بها المجلس تجعله من أقوى المؤسسات ، هذه القوة الواضحة في مواجهة رئيس الجمهورية والحكومة كلما كان تحت سيطرة حركة الأغلبية ؛ لكن هناك عوامل بعضها الآخر أكثر تعقيداً وتنوعاً يتحكم في سلطة المجلس ، بما في ذلك الوزن السياسي لحركة الأغلبية داخله، وموقف المرشد وعلاقته بمجلس صيانة الدستور شريكه في السلطة التشريعية حيث إنه قادر على إبطال مشاريعه المصدق عليها ؛ لأنها تتعارض مع الشريعة أو الدستور. (9)

وتري نيفين مسعد أن في عملية صنع السلطة في إيران هناك أربعة مصادر للنفوذ الحرس الثوري الأول دوره في الحرب مع العراق مما زاد من شعبيته لدى الرأي العام ونفوذه فيه ، وأما السلطة الثانية فهي مؤسسة ضيقة بمواردها وميزانياتها وكوادرها وجامعاتها ، والثالثة : للحرس كمؤسسة علاقات وثيقة ومتشابكة مع مراكز القوة وفي مقدمتها المرشد . الرابعة : نشر الحراس في العديد من مراكز صنع القرار ومؤسسات الدولة مثل مجلس الشورى والجيش والوزارات. (10)

المبحث الثاني ـ المؤسسات غير الرسمية:

وهي مؤسسات تتقاطع في سلطتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية من حيث وظائفها وتأثيرها. ويصعب تصنيفها تحت أي سلطة ، فهي تعتبر مؤسسات متوازية ومتعددة السلطات والنفوذ، وهذه المؤسسات هي مجمع تشخيص المصلحة العامة للنظام، ومجلس الأمن القومي، ومجلس صياغة الدستور. (11)

المطلب الأول ـ مجمع تشخيص المصلحة العامة:

وهو هيئة استشارية تأسست استجابة لتوجيهات أمير الثورة الإمام الخميني في 1 فبراير 1988 بهدف تشخيص مصالح النظام في الحالات التي يرى فيها مجلس صيانة الدستور ذلك مجلس الشورى مخالف الأحكام الشريعة الإسلامية والدستور وتصبح قرارات المجلس معارضة وتكون الهيئتان ساريتين بعد موافقة المرشد عليها. (12)

تكوّن المجمع من 31 عضوا يمثلون التيارات السياسية المختلفة في إيران ويعين المرشد الأعلى للثورة هو الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس، باستثناء رؤساء السلطات الثلاثة حيث ينضمون إلى المجمع تلقائيا بعد التعديل الجديد لقانون المجمع مدة المجمع خمس سنوات، وبعض الأعضاء ينضمون بشكل غير دائم إذا كانت القضايا

تتعلق بسلطاتهم مثل بعضهم من الوزراء، واللجان الخاصة التابعة للعمل المعقد في مجالات السياسة والأمن والثقافة والاقتصاد وغيرها ، ويقوم المجمع بعدة مهام، حيث تشير المواد من 110 إلى 112 إلى مهام المجمع وهي: [13]

1. المشاركة في تحديد السياسات العامة للنظام بالتشاور مع القائد المادة (110).
2. اختيار أحد القضاة من مجلس صيانة الدستور لعضوية مجلس الشورى.
3. المشاركة في القرارات بعد التشاور مع القائد.
4. تشخيص مصلحة النظام. وتنبع أهمية مجمع تشخيص مصلحة النظام في صناعة السياسة الخارجية الإيرانية من كونه هيئة استشارية للقائد، فإنه يلعب دورا مهما في رسم ووضع السياسة الخارجية، وله الحق في الفصل في منازعات مجلس الشورى والمحافظة على الدستور بين الخلافات التي قد تطرأ في قراراته المتعلقة بالسياسة الخارجية الإيرانية.

المطلب الثاني ــ مجلس الأمن القومي ومجلس صياغة الدستور:

1 ـ مجلس الأمن القومي: يمثل هذا المجلس تطوراً لمجلس الدفاع الوطني في دستور عام 1979، كما تم تحديد صلاحياته الدستورية وتخصيصها في المادة 176، ووفقا لهذه القاعدة يتألف المجلس من كل من رؤساء السلطات الثلاث ، ورئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومسؤولو التخطيط والميزانية والمندوبون المعينون من قبل رئيس الجمهورية ووزيرا الداخلية والخارجية والأمن والوزير الذي يقدم النصح لمجلس النواب في موضوع يدخل دائرة المختصين، فضلا عن كونه أعلى رتبة وقد حدد الدستور الإطار العام لعمل المجلس كالتالي: [14]

أ. تحديد السياسات الدفاعية والأمنية في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

ب تنسيق الأنشطة السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بخطط دفاع الأمن العام.

ج. الاستفادة من الإمكانات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

لذلك يعتبر مجلس الأمن القومي مؤسسة لها تأثير كبير على السياسة الخارجية وقراراتها، في الأساس هناك عدد من العوامل المهمة وهي تكوين المجالس التي تمثل نقاط تقييم المؤسسات والقوي الفاعلة في صنع القرار السياسي الإيراني نتيجة الصلاحيات المخولة لها مهمة صياغة السياسات الأمنية والدفاعية التي تدخل في

إطارها صياغة السياسة الخارجية.

2 ـ مجلس صيانة الدستور: مجلس صيانة الدستور أو مجلس مراقبة القوانين Shora Nakbahan هو أعلى هيئة تحكيم في إيران. ويتكون من 12 عضواً 6 أعضاء فقهاء يعينهم المرشد الأعلى للثورة، أما البقية يكونون من الحقوقيين ويعينهم مجلس الشورى باقتراح من رئيس السلطة القضائية وتتبع اللجان الرقابية المجلس الذي يشرف على تنفيذ وتنفيذ صلاحياته، أما بالنسبة لصلاحيات المجلس فقد نصت المادة (94) على أن المجلس الإسلامي إحالة جميع الموافقات إلى مجلس صيانة الدستور خلال عشرة أيام على الأكثر من موعد الوصول يجب أن يدرس مجلس صيانة الدستور ويقرر مدى مطابقته لموارد الدستور وللموازين الإسلامية، وإذا وجده يختلف عنه فعليه إعادته إلى مجلس الشورى ليعيده.[15]؛ لكن عمل المجلس لا يقتصر على النظر في القوانين والتشريعات التي يصدرها المجلس وأشار البرلمان إلى أن جميع العمليات الانتخابية في إيران يفترض أن تمر عبر قنوات البرلمان.

وبرزت أهمية هذا المجلس عندما رفض ترشيح نحو 2500 مرشح إصلاحي لخوض الانتخابات التشريعية لعام 2004، بدعوى وجود شبهات حول مستحقاتهم المالية وعدائهم للإسلام في ضوء ما تقدم يُستنتج أن دور مجلس صيانة الدستور يتجاوز كونه جزءًا من السلطة التشريعية أو جهاز مراقبة القوانين وامتثالها للشريعة. [16]

المبحث الثالث ـ دور المتغير الأيديولوجي في صنع السياسة الخارجية الإيرانية:

لقد ارتبط تحليل السياسة الخارجية في أحد جوانبه العديدة بمفهوم الأيديولوجيا، يرى بعض المحللين أن الأيديولوجيا هي الإطار العام لتحليل الأبعاد الدينية والقيمة العقائدية ، إن الدور الثقافي والحضاري لهذه السياسة، فإن دور الأيديولوجيا يعتمد على مجموعة من الحسابات تتداخل مع بعضها البعض، ومن بين هذه الحسابات مدى قدرة التيارات الداخلية وقادة الفكر على التأثير والضغط على صناع القرار في السياسة الخارجية من جهة، ومدى قدرة الأفكار والقيم في التأثير على النخب وصانعي القرار [17]، كما أن الأيديولوجيا تنسجم مع الظروف السياسية العامة من ناحية أخرى هذا الإدخال يفترض ذلك السياسات التي تتخذها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والدينية والاجتماعية السائدة في هذه البلدان.

وقد انقسم الباحثون حول دور المحدد الأيديولوجي بين من يستخف بأهميته ودوره وتأثيره عليه السياسات الخارجية وكيف تعتبرها مهمة بما فيه الكفاية، بالنسبة لكيفية التأثير على صنع القرار من خلال التأكيد على الحاجة إلى أيديولوجية واضحة لكل نظام سياسي بنوع معين وتوضيح دور الدولة ومفهومها لما يجب أن تكون مع ذلك، درجة تأثير الأيديولوجيا وهي تختلف حسب مرحلة التطور السياسي ودرجة الاقتصاد في الدولة، فيزداد تأثيرها في المراحل ، ويظهر العامل الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية عندما تتفق مع الأهداف وتدعمها المصالح الإيرانية وسياساتها القومية والطائفية وتوجهاتها الساعية للتوسع إقليمياً وعالمياً.

المطلب الأول ـ توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وأهدافها:

أولاً ـ أهداف السياسة الخارجية الإيرانية: [18] تعتبر سياسة إيران الخارجية هي نتيجة لتوجيهاتها في سياقها الدولي والإقليمي ، وهي نتيجة محدداتها المختلفة منها السياسية والعسكرية والاقتصادية والجغرافية، وربما أهم أهداف السياسة الخارجية الإيرانية كالآتي:

أ ـ دعم المشروع الإقليمي الإيراني على حساب المشروع الأمريكي الغربي: تواجه إيران تحديات الوضع القائم في الشرق الأوسط منذ حرب العراق عام 2003 ودخول القوات الأمريكية على خط المواجهة في المنطقة، وتضع إيران على رأس أولوياتها صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في هذه المواجهة حربا على قوى أكثر نفوذاً، وتعد أحد أهم المبادئ التي سعت إليها النفوذ الإقليمي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ودعم الأمن القومي الإيراني من ناحية أخرى.

ب. التصدير إلى الخارج: بعد أن قامت الثورة الإيرانية، كانت الأولوية القصوى للسياسة الخارجية الإيرانية هي تصدير نموذجها الخاص بالثورة في الخارج، وإيران تعرف ذلك صراحة من منطلق مسؤوليتها، وهي تصدير للثورة للمسؤولين الإيرانيين إلى دعوة دول أخرى باتخاذ إيران كنموذج ثوري يمكن اتخاذه كمحرك للاقتداء به من أجل إحداث التغيير الشامل، وهناك طرق عديدة لدعم هذا الهدف منها الدعم العسكري بالسلاح والعتاد الحربي والأموال للجماعات الموالية للنظام الإيراني أو المتعاون معه، مثل كتائب بدر وجيش العصور الوسطى في العراق، وحزب الله في لبنان جانب الدعم الإعلامي كما هو الحال في الإعلام السوري وقناة المنار الموالية لحزب الله.

ج. مضاعفة القدرات الإيرانية وخاصة النووية: [19] حيث قامت إيران بإعلانها الصريح عن سعيها إلى خطوات واضحة نحو تحقيق الحكم الذاتي الجمهورية. إيران،

وتقديمها جاهدة لكل الدعم لما تطمح إليه التزويد قدراتها النووية، منعا للسيطرة الغربية وسياساتها التي تسعى إلى فرضها إقليميا ودوليا خاصة العقوبات الاقتصادية.

المطلب الثاني ـ توجيهات السياسة الخارجية الإيرانية:[20]

اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية ومازالت بالكثير من الغموض لما عليه من تشعبات المواقف وتضاربها، فهي تعتبر دولة قوية ليا للحد الذي يجعلها طرفاً مؤثراً في ميزان القوى من حيث عمقها الجغرافي وسكانها وإمكاناتها النفطية والعسكرية مما جعلها مؤثرة ، فهي عنصر فعال في منطقة الشرق الأوسط منذ الثورة الإيرانية ، تبنت إيران سياسة خارجية ثورية مشروعة تم تأسيسه على تصدير الثورة وحماية من يسمونه الضعفاء في الأرض ، ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بدت إيران دولة أكثر واقعية في سياساتها الخارجية وبدأت الانتقال من الدور الثوري إلى الدور المتوازن، حيث ركز على الدبلوماسية الهادئة، خاصة بعد الحرب الإيرانية تفاخرت العراقية بشعاراتها الثورية، وتفاخر القادة الإيرانيون والنخب بقدراتهم، تداولوا في الحكومة، حيث لعبت هذه القيادات دوراً مؤثراً وهاماً في رسم السياسة الخارجية.

اعتمد الرئيس هاشمي رفسنجاني بصفته رجل أعمال في تنفيذ سياسته الخارجية على الاقتصاد وقام بعض النخب بدور مؤثر وأكثر فاعلية ، كذلك بالإضافة إلى تصوراته الدينية التي كان لها تأثير على سياساته ، وفي عهد محمد خاتمي اتسمت السياسة الخارجية بالإصلاح وسعت لفتح افاق الحوار والتعاون مع الدول الغربية، وهو أيضا رجل ذو طابع ديني، حيث كان يحتل مرتبة دليل الإسلام، أي مرتبة الاعتدال باسم القاب عراف بين الشيعة في فترة حكم الرئيس أحمدي نجاد، تميزت السياسة الخارجية الإيرانية بأنها صارمة تجاه الغرب وتركز في سياستها الداخلية على التوزيع العادل للثروة بينهما، أما سياسته الخارجية فقد اتسمت بالتطرف ورفض التفاوض مع الغرب خاصة في الملف النووي ، وأما في عهد الرئيس حسن روحاني من 2013 إلى 2017 كفترة ثانية، جعل السياسة الخارجية بقضاياها في صدارة أولوياته بجدية الارتقاء بالجانب العسكري باعتباره الهدف الأول في حماية الأمن وتحقيق المصالح الوطنية.

المبحث الرابع ـ المتغير والجيوبوليتيكي في وصنع السياسة الخارجية الإيرانية :

المطلب الأول ـ المواقع الاقليمي:

للموقع الجغرافي أهمية كبيرة في صنع القرار بالسياسة الخارجية للدول، من خلال

استخدام صانع السياسة للموقع كأداة تؤثر على الوحدات الدولية الأخرى مع كامل الحرس على عدم تحول هذا الموقع كي يصبح أداة تأثير في يد وحدة دولية أخرى، وهناك علاقة وثيقة بين المتغير الجغرافي والسياسة المتعلقة بالدولة والجغرافيا، وما تحتويه من ثروات وموارد طبيعية، وكذلك المناخ الذي يؤثر عليها، كما أن طبيعة السكان، وهذا التداخل في هذه العوامل يؤثر على البنية السياسية للدولة. (21)

لذلك نجد أن بعض الدول تتمتع بقوة كبيرة نتيجة ظروفها الجغرافية التي ظهرت فيها النظرية الخاصة بالجغرافيا السياسية، التي تدرس تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية للدول، والتي يحاول الباحث السعي لتوضيح مدي تأثير العديد من المتغيرات على تكيف إيران وتأثيرها على سياستها الخارجية ومن هذا المنطلق ناقل الباحث النقاط التالية:

1- الموقع الجغرافي لإيران: تهدف الجغرافيا السياسية إلى توضيح القيمة الحقيقية للموقع الجغرافي وتأثيره على سياسة الدولة وقوتها ... والدور الذي يلعبونه في الوسط الإقليمي والدولي هو ما يحدد المجال الحيوي لسياسة الدولة الشؤون الخارجية وطبيعة التهديدات للأمة.

ومن هذا المنطلق فإن جمهورية إيران هي دولة في الشرق الأوسط تقع في جنوب غرب قارة أمنيا، تمتك بين خطي عرض (25/40) شمال خط الاستواء وبين خط الطول (63/44) شرق خط غرينتش، لذلك أثر هذا الامتداد على تنوع المناطق المناخية النباتية وتنوع انشطتها الاقتصادية المختلفة.

2- موقع إيران بالنسبة للدول المجاورة: حيث يؤثر موقع الجوار الجغرافي على العلاقات بين الدول المجاورة إما وقت السلام أو حتى الحرب، يحدها من الشمال جمهورية آسيا الوسطى وأذربيجان وأرمينيا، وتركمانستان تبلغ حدودها 1740 كيلومتراً مكعباً، ويبلغ إجمالي حدودها البرية تقريبا 5204 كيلومتر مكعب.

يحدها من الشمال الغربي تركيا بطول 470 كيلومترا مكعبا، ومن الغرب العراق بحدود طولية، وفي الشرق أفغانستان وباكستان، بحدود طولية 837/837 كيلومتر مكعب ، لكل منهما تأثيره المختلف ويشكل هذا الموقع رابطا بين الشرق والغرب وممرا للتجارة العالمية، بين الشرق الأقصى وحوض البحر الأبيض المتوسط، فتح هذا الطريق أمامها للتواصل مع مختلف البلدان ووسيلة للاستيراد والتصدير بين الشرق والغرب، كما أن مكانة إيران أيضا ذات أهمية كبيرة لمؤلفي النظريات الاستراتيجية ؛ لأنها تندرج ضمن النظرية المجال الأرضي (spykman) والذي يعني من يتحكم في المنطقة المحيطة

ويستطيع احكام السيطرة عليها، أي المناطق يسيطر الخط الساحلي على أوراسيا، والشخص الذي يحكم أوراسيا يسيطر على العالم، ويقع الجزء الداخلي من نظرية جوهر الأرض داخل هذه المنطقة الاستراتيجية التي حددها العالم فيرجريف ، والتي اسماها منطقة الاصطدام.

المطلب الثاني ـ أهمية الموقـــع الإقليمي لإيران بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط:

إيران من القوى الإقليمية ذات التأثير القوي في منطقة الشـــرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي على وجه الخصوص ، نظرا لامتلاكها قدر هائل من الجيوش، وقوة بشرية ضخمة ، وقدرات اقتصادية، بعد الثورة الإسلامية في إيران بدأت ترتكز في سياساتها الداخلية والخارجية وتوجهاتها على مجموعة من الأهداف والتي منها:

الحفاظ على وحدة أراضيها وإقامة حكومة وطنية، وهذا هدف تتطلع إليه أي دولة في العالم ، وإقامة حكومة وطنية قوية، لعب التوجه الثوري أثره في طبيعة سلوكه الإقليمي في المنطقة، فتجده مدعوماً من قبل العديد من المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج الثانية شكلت نقطة تحول أساسية في انفتاح إيران على الدول الأخرى ، ساعدت المنطقة وكذلك احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في عام 2003، في غياب قوى قوية ، والسعودية على وشك أن تصبح قوة بارزة فيها، حيث حرصت على تطوير علاقتها معه من خلال عقد عدد من العقود، وأيضاً المؤتمرات الإقليمية حول سقوط النظام الحاكم فيها، كما استطاعت أن تخلق توافقا مع دول مجاورة كالعراق ، وكذلك بعد سقوط النظام العراقي يوضح الباحث هذا النفوذ الاقليمي ازداد بحكم الموقع المتميز التي تتمتع به مما منحها فرصة كبيرة للتوسيع مشروعها الإقليمي حيث استغلت ما كان عليها لبسط نفوذها داخل المنطقة ولعب دور قيادي ومع ظهور موجة التحولات التي قد اجتاحت عدة دول عربية بداية عام 2011، ما دفعها إلى وضع سياسة جديدة للتعامل معها. (22)

ومن هذا المنطلق يعتبر موقع إيران الإقليمي في المنطقة قوة رئيسية في الساحة الإقليمية لوقوعها في قلب المنطقة، منطقة الشرق الأوسط وهذه المنطقة وجميع دول العالم الكبرى تتقاتل عليها بسبب ضم عدة مواقع استراتيجية دولية تشمل البحر الأحمر ومضيق هرمز ومضيق باب المندب والخليج وقناة السويس مضيق الدردنيل والبوسفور والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة القوقاز وشمال إيران تعتبر هذه المنطقة وبؤرة التوتر المتصارع مفروض عليه من قبل القوى الكبرى لأنه يشمل معظم الصادرات النفطية. (23)، وأهم الممرات المائية والموارد الطبيعية والتي لها أهمية

خاصة لإيران لوجودها داخلها هذه المنطقة الجغرافية، كما تسعى للوصول إلى موقع إقليمي أكبر وتحديد محيطها وأولويتها في النظام الإقليمي من أجل لعب دور أفضل، فإن الموقع الاستراتيجي للخليج العربي مهم – أيضاً- لإيران، ويحظى هذا الموقع بأهمية كبري بالنسبة لإيران من نواحي مختلفة أهمها:

من حيث الجغرافيا الاستراتيجية والجغرافيا السياسية: [24]، والتي تمثل نقطة التقاء في طرق النقل من بحر عمان والبحر الأحمر إلى شمال وشرق إفريقيا وأوروبا.

- هناك نقطتان من أصل ستة عشر نقطة استراتيجية على المستوى العالمي في هذا النظام مضيق هرمز ، وطنب الكبرى ، وأبو موسى.

من حيث الجغرافيا الاقتصادية: [25] نجد إيران والسعودية مهمتان لمنطقة الخليج العربي ، من ناحية أخرى، وجود عدد كبير من المتحدثين بالفارسية ، هذا في حد ذاته يعمق نفوذ إيران في المنطقة ، وكذلك أحد أولويات إيران القوقاز وآسيا الوسطى ودورها كوسيلة لربط إيران بأوروبا ودول آسيا الوسطى ووسيلة للتواصل إيران ودولة الصين، وكذلك وجود الطاقة ، والنفط ، والطائفية الدينية ، وملتقى الثقافات المختلفة ، وحضارة إيران ، وهذا بدوره سيزيد من قدراتها الوطنية ودعمها للقضية الفلسطينية ويزيد من نفوذها في هذه المنطقة .

الخاتمة:

إن الموقع الاستراتيجي الذي تحتله إيـــران أسهم في تحويلها أن تصبح قوة عالمية في منطقة الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي السياسي الذي تتمتع به، وكذلك النخب التي تلعب دورا بارزا في رسم وصنع وإرساء أسس السياسة الخارجية تجاه الدول الأخرى، وهذا ما أسهم بدوره في نجاح الثورة الإيرانية ليس علي المستوى الداخلي فقط ؛ وإنما علي المستوي الدولي – أيضا- ، لذا فإن العوامل الجيوسياسية والأيديولوجية تعد من أهم المحددات التي تؤثر على سياسة إيران تجاه دول الخليج، وكذلك العوامل النفسية والبيئية الخاصة بالنخب وصانعي القرار والذي لعب بدوره تأثيرا في عملية شد وجذب في العلاقات الإيرانية بدول الخليج وبمنطقة الشرق الأوسط على وجه العموم ، ومن ثم فإن السياسة الخارجية للدولة هي تعد جزء لا يتجزأ عن سياساتها العامة التي يرسمها النخب ويقومون بتطبيقها مع الدول الأخرى لذا فإن السياسة الخارجية ترتكز على ظاهرة القرار السياسي للدولة الذي يختص بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولي.

ويمكن القول بأن النخبة السياسية كما ذكرنا سالفا تؤثر على السلوك الخارجي للدول، خاصة إذا كانت تتمتع بالقدرة والنفوذ، ويتوقف دورها في عملية صنع السياسة الخارجية على شكل الحكومة وأسلوب الحكم فيها، ومن هنا تتولد علاقة قوية مفاداها أن السلوكيات الخارجية للدولة تعتمد على قوة النخب وصانعي القرارات وكذلك منفذيها.

نتائـــج الدّراســـــــة:

1 ـ يعتبر العامل الديني هو المحدد الرئيسي في صنع السياسة الخارجية الايرانية، وذلك استنادا لنظرية ولاية الفقيه.

2 ـ وفقا لدستور الدولة الايرانية المرشد يمثل المرجعية الأولى والأخيرة في عملية صنع السياسة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

3 ـ مؤسسة الرئاسة وكذلك مجلس الشورى الاسلامي تمثل المؤثر الثاني بعد المرشد في عملية صنع السياسة الخارجية الايرانية.

4 ـالمؤسسات غير الرسمية كمجمع تشخيص المصلحة العامة ، ومجلس الأمن القومي، ومجلس صياغة الدستور لهم تأثير كبير ومباشر في عملية صناع السياسة الخارجية الايرانية.

توصيات الدراسة:

1 ـ بناء مؤسسات بحثية اكاديمية تختص بتقديم المشورة والمقترحات التي من شأنها تفعيل المؤسسات التي تعني بصنع السياسة الخارجية والعلاقات الدولية الليبية.

2 ـ تمثل العوامل الجيوبوليتكية ذات أهمية بالغة ، لكن العوامل الثقافية والدينية والعادات والتقاليد عامل مهما في استقرار الدولة، فعلى صناع القرار للسياسة الخارجية الليبية عدم اغفال تلك العوامل المؤثرة.

3 ـ الاهتمام من قِبل البحاث والدارسين والمختصين بالعلاقات الدولية بشكل عام والسياسة الخارجية بشكل خاص بتقديم دراسات معمقة ورصينة حول ابعاد السياسة الخارجية الليبية وتوجهاتها وإمكانيات تفعيلها وجعلها أكثر نجاعة.

الهوامـــــــــش:

(1)توفيق شومان، السلطات الدستورية في إيران: الصلاحيات والأدوار، مجلة شئون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية،ع114، عمان 2004، ص49.

(2) ممدوح عبد المنعم، إيران لماذا؟ مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، 2012، ص26.

(3) دستور جمهورية إيران لسنة 1979، والمعدل في عام 1989، المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، المادة 110، الفصل الثامن، بيروت، ص77.

(4) Shirin, Hunter, Iran's Foreign Policy in The Soviet Area: Resisting the new internatiorial order Caldormia, Prager 2010. P29.

(5) دستور جمهورية إيران الإسلامية المعدل لسنة 1989، الفصل الثامن المادة 111.

(6) هاني نميزة الحرس الثوري الإيراني بين القوة والضعف، دراسة تستعرض تاريخ هذه المؤسسة الأمنية وعلاقاتها بتطور الملف السوري، الموقع متاح للاطلاع http://www.alarabiya.net/articles/248015.11/06/11/2012

(7) دستور جمهورية إيران الإسلامية المعدل السنة 1989، المادة (126، 127، 128، 129).

(8) Ehtesham, The Foreign Policies of Middle East States, Lynne Reihner, Publishers .London, 2002, p295

(9) منال الريني، القوى الداخلية في المجتمع الإيراني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2015، ص17.

(10) نيفين مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 111.

(11) نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص127.

(12) وليد عبد الحي إيران ومستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، ص162.

(13) محمد عباس، التعقيدات الداخلية لصنع القرار في ايران، سلسلة قضايا، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،، ص15.

(14) ولاء المطر، تحليل المؤسسات منع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، الموقع متاح للاطلاع http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/01/10/185642.html

(15) دستور جمهورية إيران الإسلامية المعدل عام 1989، المادة 94.

(16) ممدوح عبد المنعم، مرجع سابق، ص19.

(17) على دحمان، أولوية إيران الاقليمية في الوثيقة العشرينية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع12 (يونيو/ 2023)، ص166.

(18) سماح عبد الصبور عبد الحي القوة الذكية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان، دار البشير للثقافة والعلوم، 2014، ص100.

(19) أشرف كشك، توتر العلاقات الإيرانية الخليجية الأسباب والتداعيات واليات المواجهة، مركز دراسات استراتيجية، فيفري، 2014، ص: 8.

(20) عديلة حايف، دور العامل الإيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2016، ص 74.

(21) فؤاد عاطف العبادي السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، مصر، 2012، ص11.

(22) على ناصر على مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، دار الفارابى، بيروت، 2013، ص25.

(23) عبد الله حجاب السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية (مذكرة ماجستير)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر الجزائر، 2012، ص40.

(24) طايل يوسف عبد الله العدوان الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، مصر، 2013، ص 122.

(25)عباد البطنجي السياسة الخارجية الإيرانية : دراسة نقدية مقارنة، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع5 ، ص 1.